



التقرير الإداري

(2017)

في الهيئة العامة لجمعية الموظفين الحكوميين التعاونية التوفير والتسليف المحترمين

تحية طيبة وبعد،،

يشرفني ويسعدني أن أقف أمامكم اليوم لمناسبة انعقاد مؤتمرنا الثاني الذي لطالما انتظرناه طويلاً نحن موظفو القطاع العام في فلسطين، هذه الجمعية الرائدة بكم مقوماتها التعاونية والاقتصادية النابعة من ثقافة الانتماء والحرص الدائم على رفع مكانتها بين المؤسسات الوطنية منها الرسمية والاهلية والخاصة، إن أسس وثقافة العمل التعاوني تأتي وفق مبادئ الانسجام وتبادل المعلومات والمشاركة في تحديد الأهداف والمسارات المتعلقة بقيم وأخلاقيات العمل التعاوني، بهذه الروح والمسؤولية الوطنية القادرة على تحفيز حالة الإبداع والتميز في إنجاز هذا المشروع التعاوني الهام في المؤسسة للانظمة الادارية والمالية بطريقة علمية ومهنية تدار وفق الرؤيا والاهداف التعاونية لإدارة شؤون الاعضاء والمنتسبين وتوفير الحماية الاقتصادية والاجتماعية لهم.

الاخوة والأخوات ...

لقد تحملت الهيئة الادارية للجمعية منذ انتخابها مسؤولية الانجاز وتحقيق أكبر قدر من الحفاظ على المصلحة العامة، وذلك من خلال التركيز على المؤسسة الادارية والمالية، وإعداد اللوائح والأنظمة وفق المعايير المهنية التي تشكل العمود الفقري لبناء أي مؤسسة في الاستمرار، والتطور المهني والاداري للوصول لاستراتيجيتها وتحقيق اهدافها الواضحة بأخلاقها التعاونية وشفافيتها بين المؤسسات العامة والخاصة، لذلك فإن دور الهيئة الادارية كان واضحاً في التماهي مع رسالة الجمعية وأهدافها، إلا إن بعض العقبات والصعوبات التي واجهتنا منذ تولينا هذه المسؤولية.

فقد ظهرت بعض الخلافات في وجهات النظر بين أعضاء الهيئة الادارية ونتج عنها بعض التغيرات التي انعكست سلباً على اداء وعمل الجمعية في بادئ الأمر وذلك نتيجة الاستقالة والإقالة لعدد من المواقع والمناصب الادارية، خلال فترة تولي هذه المسؤولية والتي تم تعيينها في محاضر الجلسات الادارية هذا من جانب أما في الجانب الآخر فقد كانت إدارة الجمعية تحظى بانسجام بين اعضاء هيئتها الادارية وذلك في طريقة اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة الجمعية وفي علاقتها وانسجامها مع العديد من المؤسسات الداعمة والشريك مثل إدارة العمل التعاوني ممثلة بمدیرها العام الاخ نزيه عرمان وطاقم إدارته وكما هو الحال في وزارة المالية ممثلة بالأخوة المحاسب العام احمد الصباح والأخ مدير عام الرواتب عبد الجبار سالم وطاقم إدارتهما على المجهود المبذول من قبلهم كما نشكر اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف يمثله الاخت رنده عبد ربه وطاقمهم الإداري الذين بذلوا جهوداً كبيرة معنا في تمين النظام المالي والاداري للجمعية شاكراً لكل من دعمنا وساندنا من وزارات ومؤسسات، وشركات عامة وخاصة لكم منا خالص المحبة والتقدير.

كما اسحوا لي ان اعرض لحضرتكم التقرير الاداري بمحاورة وتفاصيله والتي تتلخص على النحو التالي:

أولاً: اجتماعات مجلس الادارة

لقد انظم مجلس الادارة في عقد اجتماعاته الدورية، والتي بلغت (38) جلسة بالإضافة الى العديد من الجلسات التكميلية، والتداولية وذلك على مدار 3 سنوات وفي خلال هذه الاجتماعات كانت النقاشات تدار بطريقة ديمقراطية وكافة القرارات كانت تؤخذ بالأغلبية.

ثانياً: العضوية والتنسيب

حافظت الهيئة الادارية على وثيرة التنسيب خلال فترة توليها المسؤولية لتصل بمجملها حتى تاريخ انعقاد هذا المؤتمر وفق الجدول المبين على النحو التالي:-

المنسحين	عدد المنتسبين	السنة
5	133	2015
12	379	2016
51	364	2017
* وقد بلغ عدد المنتسبين حتى هذه اللحظة: (876)		
* مجموع عدد المنسحبين: (68)		

ثالثاً: الاتفاقيات

سعت الهيئة الادارية من خلال حرصها واستمراريتها تحقيق المساهمة في تخفيف العبء المالي للأعضاء وذلك من خلال جملة من الاتفاقيات مع القطاع الرسمي وشركات القطاع الخاص بعد جولات متواصلة من الاجتماعات واللقاءات والتي نجز عنها وما سينجز قريباً ومنها:

* اتفاقية شركة سبيتاني

والتي تعتمد آلية الخصم بنسبة 10% من الشركة لصالح الموظف والجمعية بواقع (2.5 للموظف و 7.5 للجمعية) وتقوم الجمعية بتقسيط مشتريات الموظف على مدار 12 شهر تسترد من راتب الموظف وهذا يظهر في استماراة راتبه.

* اتفاقية وكالة شركة سند للتأمين (ترست).

* آفاق التعاون مع صندوق اقراض الطالب وهو قيد الانجاز.

* المؤسسة الاستهلاكية: ما زالت قيد الدراسة والتي ستكون بتعاون مع اتحاد الجمعيات التعاونية وصندوق التعاون الإيطالي.

* الاجتماعات مع المؤسسات والشركات العقارية.

* الدراسة حول إعداد وإقامة إنشاء مركز طبي يكون نواه لمشفى مستقبلاً والذي تم مناقشته مع مجموعة من الأطباء أعضاء في الهيئة العامة والتي ننتظر منهم تقديم جدوى اقتصادية للمشروع.

رابعاً: السلف النقدية:

حرست الهيئة الإدارية على الاستمرار في تقديم السلف النقدية للموظفين لحل مشاكلهم المالية الطارئة وذلك في إطار رؤيتها، حيث تم منح (406) سلفة بمجموع مالي وصل إلى (1,941,670) شيك وقد تم انجاز دليل الحصول على السلف ووضع كافة الإجراءات والوثائق التي يجب تقديمها للسلفة للتخفيف عن الموظف في عملية طلب الأوراق والإجابة على تساؤلات الأعضاء.

خامساً: بناء مؤسسات

عملت الهيئة الإدارية على تطوير عدد من الأدلة الإدارية والمالية والتي أسهمت في رقي وتقدير العمل الإداري والمالي للجمعية حيث اعدت:

* النظام الإداري: عقدت سلسلة من اللقاءات مع عدد من المؤسسات والشخصيات الإدارية وصولاً لصياغة مقترن النظام الإداري الذي سيعرض عليكم لمناقشته واقراره والذي يشمل على نظام التوظيف.

* النظام المالي: تم العمل خلال الفترة الماضية على تطوير النظم المالية للجمعية بأستشارة عدد من الخبراء من أعضاء الهيئة العامة العاملين في المجال المالي وكذلك مع اتحاد الجمعيات التعاونية وكذلك الادارة العامة للعمل التعاوني في وزارة العمل حيث تم تبني نظام (BANDA) المقدم من اتحاد الجمعيات التعاونية حيث تم إدخال كافة المعاملات المالية السابقة والذي مكننا من معرفة الموقف المالي لكل عضو مناسب في أقل من دقيقة كما تم إعادة جدولة كافة النفقات المالية على نظام بيسان والذي مكننا من اعداد كافة التقرير المالية بكفاءة ومهنية.

سادساً: التوظيف

في إطار الانتقال الى مؤسسة العمل قامت الهيئة الإدارية بتعيين عدد من الموظفين وفق اجراءات التوظيف المعتمدة من قبل الهيئة الإدارية والمطورة عن إجراءات معتمدة في ديوان الموظفين العام بالتعاون مع صندوق التشغيل وهذا التوظيف جاء بالتعاون مع صندوق التشغيل ومؤسسة تعاون كما خلصت الى ضرورة ان العمل اليومي وضرورة الاستثمار في كادر وظيفي خاص بالجمعية، حيث استقر العمل على ثلاثة



موظفين يقودون الجهاز التنفيذي للجمعية وهم (محاسب، مسؤول موارد بشرية، مسؤول تنسيب) وهذا هو الحد الأدنى من متطلبات التوظيف للقيام بالعبء الإداري والمالي.

سابعاً: الخطة الاستراتيجية

عملت الهيئة الإدارية خلال سنوات توليها قيادة الجمعية على الالتزام بما جاء في الخطة الاستراتيجية التي تم اعتمادها والمصادقة عليها في المؤتمر الأول واستمراً في عملية التطوير عملت على بلورة وتطوير خطة استراتيجية للمرحلة المقبلة وذلك بالتعاون مع اتحاد الجمعيات التعاونية وبدعم من الوكالة الإيطالية الانمائية حيث شارك في الاجتماعات المختلفة لتطويرها عدد من أعضاء الهيئة الإدارية والعامة عدد من الخبراء الخارجيين وإدارة العمل التعاوني في وزارة العمل والادارة العامة للمشاريع في وزارة المالية.

سادساً: تمويل الجمعية

نظمت الجمعية عدد من اللقاءات مع مجموعة من الشركات القطاع الخاص وكذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات الدولية العاملة في المجال التعاوني حيث نجحنا في تجديد الدعم اللازم لاستمرارية العمل وكذلك توفير جزء من بناء القدرات التشغيلية للجمعية وذلك من خلال استئجار المقر وتجهيزه بالأثاث والاجهزه الازمة لذلك.

سابعاً: التحديات والمعوقات

- 1- ضعف ثقافة العمل التعاوني بين الاعضاء والمتسبين للجمعية.
- 2- ضعف الموارد المالية المتاحة خارج اطار اشتراكات التنسيب وبعض المتربيين لتغطية النفقات التشغيلية من موظفين واجرة المقر ومستهلكات اخرى مثل: (فواتير، مواصلات، اتصالات، وصيانة وقرطاسية).
- 3- ضعف العمل التطوعي داخل الهيئة الإدارية ولجنة الرقابة حيث يقتصر العمل على البعض دون مشاركة الآخرين.
- 4- تركيز التنسيب على المركز في كافة الوزارات، الامر الذي يتطلب لاحقاً الانشار بشكل افقي في كافة المحافظات بحيث يتم استهداف كافة المديريات والمؤسسات الحكومية في باقي المحافظات.

ثامناً: التوصيات

- * الانقال الى الاستثمار بشكل اوسع بما يتوافق مع العمل التعاوني بحيث يساعد على تغطية النفقات الجارية وتحقيق العائد على الاعضاء.



* توسيع قاعدة التسبيب لتشمل كافة المحافظات مع ضرورة انشاء اللجان الداعمة ومساندة الهيئة الادارية.

* الاستمرار في عقد الاتفاقيات وتتويعها مع مختلف الشركات في القطاع الخاص.

* تفعيل دور المرأة في الهيئة الادارية والرقابة.

* عقد المزيد من اللقاءات وورش العمل مع الموظفين.

وفي الختام اتمنى من الله ان يوفقنا جميعاً ويجمعنا على حب وخير لما فيه خدمة للمصلحة العامة

والله ولي التوفيق ،

أمين السر

